الأمم المتحدة S/2013/770

مجلس الأمن

Distr.: General
26 December 2013
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه التقرير عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة أذربيجان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (انظر المرفق). وقد أُعدَّ هذا التقرير تحت إشرافي وبالتشاور مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أغشين - **مهدييف**
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم

230114 200114 13-63272 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الموجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة أذربيجان

(تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)

أولا – مقدمة

١ - خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، عقد مجلس الأمن ١٥ جلسة علنية، وجلسة سرية واحدة، و ١٢ جلسة مشاورات مغلقة. واتخذ المجلس أربعة قرارات، وأصدر بيانين رئاسيين، وستة بيانات صحفية.

ثانيا – أفريقيا

جمهورية أفريقيا الوسطى

٢ - في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٢١ (٢٠١٣) الذي أعرب فيه عن بالغ قلقه من الانهيار الكامل في القانون والنظام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومن عواقب انعدام الاستقرار في البلد على المنطقة، وقرر تعزيز ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في خمسة مجالات رئيسية هي: دعم تنفيذ العملية الانتقالية؛ ودعم منع نشوب النزاع وتقديم المساعدة الإنسانية؛ ودعم تحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ وتنسيق جهود الأطراف الفاعلة الدولية. وطالب المجلس بسرعةِ تنفيذ الاتفاقات الانتقالية لإجراء انتخاباتٍ رئاسية وتشريعية حرة تتسم بالنزاهة والشفافية تقام بعد ١٨ شهرا من بدء الفترة الانتقالية. وشدد المجلس على أن المسؤولية الرئيسية الملقاة على عاتق سلطات أفريقيا الوسطى تتمثل في حماية السكان وكفالة وحدة الأراضي الوطنية. وكرر المجلس شجبه لاستيلاء تحالف سيليكا على السلطة في ٢٤ آذار/مارس، وما اقترَن بذلك من أعمال عنف ونهب. وناشد أيضا جميع البلدان والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية المعنية أن تحسِّن التنسيق فيما بينها من خلال قنوات منها فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي للتصدي للتهديد الذي يشكله جيشُ الرب للمقاومة.

٣ - وتطلع مجلس الأمن إلى سرعة تشكيل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وشجع بلدان المنطقة والبلدان الأفريقية الأخرى على المشاركة في إنشاء بعثة

الدعم؛ كما شجع الدول الأعضاء على توفير الدعم الفعال لبعثة الدعم في الوقت المناسب؛ وشجع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على التعجيل بجهودهما المبذولة من أجل تفعيل الانتقال الناجع من بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الدعم. وفي هذا الصدد، طلب المجلس إلى الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة المتكامل إرساء آليات التعاون المناسبة بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي بغية تسهيل هذه العملية، وأعرب عن اعتزامه النظر في خيارات مختلفة لمساندة بعثة الدعم، بما في ذلك إمكانية تحويل بعثة الدعم إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، رهنا بتوافر ظروف مواتية في الميدان.

٤ - وبعد اتخاذ القرار ٢١٢١ (٢٠١٣)، تكلّم ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى فرحب باتخاذ القرار، الذي مثّل، على حد قوله، بداية جديدة لشعب بلده كما أعاد الأمل في المستقبل.

كوت ديفوار

٥ - في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن، في إطار مشاورات مغلقة، إلى إحاطة قدمها، غيرت روزنثال، الممثل الدائم لغواتيمالا، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار. وعرض موجزا للاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقرير منتصف المدة الذي أعده فريق الخبراء، وللمناقشة المتعلقة باستنتاجات الفريق خلال المشاورات غير الرسمية التي أجرتها اللجنة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر. وأبلغ المجلسَ كذلك بأن اللجنة قد نظرت في التوصيات الواردة في تقرير منتصف المدة، ووافقت على اتخاذ إجراءات بشأنها.

٦ - وأثنى أعضاء مجلس الأمن على الفريق لتقديمه تقرير منتصف المدة، مفصلا وشاملا في الموعد المناسب. وأعرب عدة أعضاء في المجلس عن آرائهم بشأن بعض التقدم المحرَز في الحالة في كوت ديفوار. بينما أعرب أعضاء آخرون عن قلقهم من التحديات المقبلة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٧ - خلال الفترة من ٣ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أوفد مجلس الأمن بعثة إلى منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية، زارت أثناءها جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأوغندا، وإثيوبيا. واشترك في رئاسة مرحلة البعثة الخاصة بجمهورية الكونغو الديمقراطية المغرب وفرنسا؛ وترأست الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تباعا المرحلتين المتعلقتين برواندا وأوغندا؛ أما المرحلة الخاصة بإثيوبيا، فاشتركت في

رئاستها أذربيجان ورواندا. وكانت البعثة تهدف عموما إلى الإعراب عن دعم مجلس الأمن القوي لتحسن العلاقات فيما بين بلدان المنطقة وتشجيعها على مواصلة تدعيم التعاون في جميع الميادين، ولا سيما بشأن القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية، تحقيقا لاستقرار منطقة البحيرات الكبرى على المدى الطويل؛ وتكرار تأكيد دعم المجلس لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والإهابة بجميع الموقعين الوفاء بسرعة، وبشكل كامل وبحسن نية، بالالتزامات التي تعهد بها كل منهم؛ وتكرار التأكيد على ضرورة مساهمة جميع الأطراف في تحقيق استقرار الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشجيع جميع بلدان المنطقة على العمل سويا، والتذكير بأهمية التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، ولا سيما القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، كوسيلة لتحقيق استقرار الوضع.

٨ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة، في إطار جلسة مفتوحة، عن نتائج بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفريقيا. وقدم ممثلو المغرب، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، ورواندا، بوصفهم قادة أو مشاركين في قيادة مختلف مراحل البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأوغندا، وإثيوبيا، معلومات مفصلة عن الاجتماعات والمناقشات التي جرت مع المسؤولين الرفيعي المستوى في البلدان التي تمت زيارتها، ومع ممثلي المنظمات الإنسانية والمجتمع المدني، وكذلك عن الاجتماع التشاوري المشترك السنوي السابع الذي عُقد مؤخرا بين أعضاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن في أديس أبابا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٩ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن، في جلسة مفتوحة، إلى إحاطة قدمها مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وماري روبنسون المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. وعرض مقدّما الإحاطة على التوالي تقريري الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2013/581)، وعن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2013/569).

١٠ - وفي الإحاطة التي قدمها كوبلر، الممثل الخاص، إلى مجلس الأمن عن طريق التداول عبر الفيديو من كمبالا، حيث حضر، بصفة مراقب، المحادثات التي دارت بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس، أبلغ الممثلُ الخاص المجلسَ عن حالة المحادثات وعن الجهود الجارية من أجل اختتامها بإبرام اتفاق شامل لإنهاء التمرد، وتفكيك

حركة ٢٣ آذار/مارس، بهدف تحويلها إلى حركة سياسية تعمل ضمن حدود الدستور وقوانين جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفقا لما ذكرَه الممثل الخاص، لم يُحرَز أي تقدم في المحادثات رغم كل الجهود المبذولة. وفي سياق الإشارة إلى وجود اتفاق بشأن معظم الفقرات قيد المناقشة في كمبالا، أعرب عن أمله في أن يحل الطرفان المشاكل المتبقية. وتكلم أيضا عن التعزيزات العسكرية الكبيرة لكلا الجانبين، وعن قيام حركة ٢٣ آذار/مارس بإطلاق النار على طائرات عمودية وحفظة سلام غير مسلحين تابعين للأمم المتحدة، وعن تعزيز الحركة لموقعها في الخطوط الأمامية جنوب غوما. وأكد أن حركة ٢٣ آذار/مارس ليست الوحيدة التي تثير قلق البعثة، فالمجموعات المسلحة الأخرى، ومن بينها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والقوى الديمقراطية المتحالفة – الجيش الوطني لتحرير أوغندا، والعديد من مجموعات مايي – مايي التي ترهب السكان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشكّل أيضا تهديدا كبيرا لسلامة المدنيين وسلطة الدولة. وبينما أشار إلى أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في طور التحوّل من أجل الوفاء بشكل تام بالولاية المسندة إليها في القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، أعرب عن نيته إعادة هيكلة البعثة حسب ثلاثة محاور، تشمل تعزيز الوجود العملياتي في الشرق؛ وإعادة النظر في وجود البعثة في المناطق غير المتأثرة بالنزاع المسلح؛ والتسليم بأن مستقبل الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في يد الفريق القطري.

١١ - وقدمت روبنسون، المبعوثة الخاصة، إحاطة إلى المجلس عن طريق التداول عبر الفيديو من أديس أبابا، وقالت إنها قد وصلت إلى هناك بعد أن قضت أربعة أيام في كمبالا، حيث أشرفت على فريق من المبعوثين من الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي للمشاركة في الجولة الأخيرة من المحادثات التي دارت بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس. وفي إطار مناقشة حوار كمبالا، قالت المبعوثة الخاصة إن المفاوضات اكتسبت سرعة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد ذلك بيوم، توصل الطرفان إلى توافق في الآراء بشأن معظم مواد مشروع الاتفاق. ولكن الطرفين لم يتوصلا إلى اتفاق بشأن العفو العام ونزع السلاح وإدماج حركة ٢٣ آذار/مارس. وشددت على أن أي اتفاق يُبرَم في كمبالا، ينبغي أن يرتكز على مبادئ الاستدامة والمساءلة وعلى عدم العفو عن مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب. ومن شأن اختتام حوار كمبالا أن يمهد الطريق لإنهاء النزاع الدائر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقالت إنها ستواصل التعاون مع الحكومات الإقليمية بشأن التدابير الكفيلة بتقليص قوام المجموعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنها ستنسق الدعم الدولي من أجل تنفيذ جدول أعمال إطار السلام والأمن والتعاون.

١٢ - وحث ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية دولَ المنطقة على تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها بموجب الإطار ودعاها إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم تقديم الدعم للمجموعات المسلحة، واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وأوضح أن الحالة الأمنية والإنسانية متقلِّبة في العديد من المناطق في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب ''مفسدين'' محليين وأجانب على حد سواء، من بينهم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجيش الرب للمقاومة، والقوى الديمقراطية المتحالفة - الجيش الوطني لتحرير أوغندا، ومجموعات مايي - مايي. وأعرب عن التزام بلده بحوار كمبالا، وأشار إلى التدابير التي اتخذتها حكومته من أجل دفع الإصلاحات السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية.

١٣ - وأثناء المشاورات المغلقة التي تلت هذه الإحاطة، أعرب أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم الكامل للأنشطة التي يضطلع بها مارتن كوبلر، الممثل الخاص، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وماري روبنسون، المبعوثة الخاصة. وشدد أعضاء المجلس على أنه لا يوجد بديل لحل سياسي للأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعوا إلى الإسراع باختتام حوار كمبالا، وكذلك إلى تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية التي تم التعهد بها بموجب الإطار في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، أكدوا أن التوصل إلى اتفاق ينبغي أن يفضي إلى نزع سلاح حركة ٢٣ آذار/مارس وحلها بشكل تام، وينبغي عدم منح العفو إلى مرتكبي الجرائم الخطيرة. وشددوا أيضا على أهمية التصدي للتهديدات التي تشكلها المجموعات المسلحة الأخرى.

١٤ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن، في إطار مشاورات مغلقة، إلى إحاطة قدمها هيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، عن تدهور الوضع الأمني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب استئناف أعمال القتال بين حركة ٢٣ آذار/مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الشمالية. وقال إن حركة ٢٣ آذار/مارس قد استخدمت أسلحة ثقيلة لمهاجمة مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتم الإبلاغ عن إطلاق صاروخ لا يُعرف مصدره من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية وقع على مستوطنة مدنيّة في رواندا، وقد طلبت البعثة من آلية التحقيق المشتركة الموسَّعة التحقيق في تلك البلاغات. وقد عبر آلاف اللاجئين الحدود من كيبومبا إلى رواندا. وأدان أعضاء المجلس استئناف أعمال القتال وعملية قصف الأراضي الرواندية المبلَّغ عنها. وأعربوا عن قلقهم الشديد من الآثار الإنسانية المترتبة على أعمال القتال. وطلب أعضاء المجلس من آلية التحقيق المشتركة الموسَّعة فتح تحقيق في حوادث القذائف التي سقطت في الأراضي الرواندية. ودعوا جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وبذل

قصارى الجهود للتخفيف من حدة التوترات. وأكدوا من جديد تأييدهم للتوصل إلى حل سياسي دائم، وحثوا على الإسراع باختتام حوار كمبالا في هذا الصدد.

١٥ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، استمع المجلس، في إطار مشاورات مغلقة، إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشأن آخر المستجدات المتعلقة بالقتال الذي اشتدت حدته في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدم الممثل الخاص للأمين العام تقريرا عن العمليات التي نفذها لواء التدخل المشترك بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة ضد حركة ٢٣ آذار/مارس في الأيام الماضية، وأشار إلى إخلاء حركة ٢٣ آذار/مارس الماضي مواقعها في كيفو الشمالية والجنوبية، وكذلك على امتداد الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأبلغ المجلسَ بأن أحد حفظة السلام الذي يحمل الجنسية التترانية قد قُتِل أثناء هذه العمليات. وحسب أقوال الممثل الخاص، فإن البعثة بصدد اتخاذ تدابير بالتعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل منع حركة ٢٣ آذار/مارس من العودة إلى المناطق التي تم إخراجها منها وإعادة بسط سلطة الدولة وتقديم الخدمات العامة في هذه المناطق. وذكر أيضا أنه قبل ثلاثة أيام من ذلك، طلبَ من آلية التحقيق فتح تحقيق بشأن البلاغات بقصف الأراضي الرواندية، وظل على اتصال مع السلطات الرواندية من أجل تفادي وقوع أعمال قتال عبر الحدود. وبينما وصف الممثل الخاص التطورات الأخيرة بأنها قد تكون بمثابة الإعلان عن النهاية العسكرية لحركة ٢٣ آذار/مارس، فقد شدد أيضا على أهمية إيجاد حل سياسي وعلى الحاجة الملحة لاختتام حوار كمبالا.

١٦ - وفي بيان صحفي صدر عقب المشاورات، أدان أعضاء مجلس الأمن بأشد العبارات الهجمات التي نفذتها حركة ٢٣ آذار/مارس ضد البعثة في كيفو الشمالية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي أدت إلى مقتل مواطن تترانى من حفظة السلام. وأهابوا بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية فتح تحقيق، على وجه السرعة، في هذه الحادثة وتقديم الجناة إلى العدالة. وأعربوا أيضا عن تعازيهم للخسائر في أرواح المدنيين الذين قُتلوا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي رواندا عقب سقوط قذائف في أراضيها. وأكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم التام للبعثة ودعوا جميع الأطراف إلى التعاون مع البعثة بشكل تام.

غينيا

١٧ - في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية، في إطار مشاورات المجلس بكامل هيئته، قدمها جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون

السياسية، بشأن الحالة والتطورات السياسية الأخيرة في غينيا بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وفي بيان صحفي صادر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أثنى أعضاء المجلس على الشعب الغيني لمشاركته السلمية في العملية الانتخابية. ورحبوا بالجهود المتعلقة بمراقبة الانتخابات وتقديم الدعم التقني التي بذلتها جميع الجهات الفاعلة الغينية والدولية، وحثوا جميع الجهات المعنية السياسية على السعي إلى استخدام سبل الانتصاف القانونية لتسوية أي نزاعات انتخابية ومواصلة المشاركة في لجنة المتابعة التي أنشئت عملا باتفاق ٣ تموز/يوليه. وحثوا أيضا جميع الأطراف على تنفيذ كل توصيات لجنة المتابعة دون إبطاء وممارسة ضبط النفس والهدوء في الوقت الذي تقوم فيه المحكمة العليا بعملية التصديق على نتائج الانتخابات.

ليبيا

١٨ - وفي بيان صحفي صادر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أدان أعضاء مجلس الأمن بأشد العبارات الهجوم على السفارة الروسية في طرابلس في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، الذي أدى إلى عمليات اقتحام للمباني الدبلوماسية، أفضت إلى إحداث أضرار بليغة. وبينما أعربوا عن قلقهم العميق إزاء الهجوم وأكدوا على ضرورة تقديم الجناة للعدالة، فقد أشاروا أيضا إلى المبدأ الأساسي لحرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية، والتزام الحكومات المضيفة، بما في ذلك بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣، باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية المباني الدبلوماسية والقنصلية ضد أي اقتحام أو ضرر، ومنع أي إخلال بأمن هذه البعثات أو انتقاص لكرامتها، ومنع أي هجوم على المباني الدبلوماسية والوكلاء والموظفين القنصليين.

مالي

١٩ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن في جلسة مفتوحة إلى إحاطة إعلامية قدمها ألبرت كويندرس، الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذي عرض تقرير الأمين العام عن الوضع في مالي (S/2013/582). ولفت انتباه أعضاء المجلس إلى إنجازين هامين في البلد، وهما الانتخابات الرئاسية الناجحة التي جرت في تموز/يوليه وآب/أغسطس، وإنشاء البعثة المتكاملة. ووصف هذين التطورين بالمؤشرين الإيجابيين لاستعادة السلام والأمن في مالي. كما تناول بالتفصيل التحديات الأمنية والإنسانية المتعددة المتبقية في البلد، فضلا عن التحديات التي تواجهها البعثة المتكاملة، ودعا إلى النشر السريع لعناصر تمكين وكتائب إضافية في مالي كي تتمكن البعثة المتكاملة من الاضطلاع بولايتها بسرعة وفعالية. وقال إن

فريق الأمم المتحدة القطري وضع خطة عمل لتوجيه الاستجابة الدولية نحو تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا في مجالي الشؤون الإنسانية والإنعاش المبكر في المناطق الشمالية. ولم يتم تمويل النداء الإنساني سوى بنسبة ٣٧ في المائة – وهو ما وصل إلى ١٧٧ مليون دولار من مبلغ إجمالي قدره ٤٧٧ مليون دولار– أي أن هناك فجوة تبلغ ٣٠٠ مليون دولار. وحث المجلس على عدم إغفال البعد الإقليمي للحالة وتقديم الدعم السياسي والمالي لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بغية التصدي للأسباب الجذرية لمشاكل المنطقة.

٢٠ - وأبلغ عمر ديارة، وزير المصالحة والتنمية للمناطق الشمالية بمالي، مجلس الأمن بالتطورات السياسية والأمنية التي حدثت في بلده خلال الأشهر الماضية. وقال إن التقلب الشديد في الحالة الأمنية يتطلب اهتماما متواصلا من جميع أصدقاء مالي والتزاما متجددا من المجتمع الدولي من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود. ووجه أيضا نداء إلى المجتمع الدولي، ولا سيما أصدقاء مالي، الذين اجتمعوا في بروكسل في أيار/مايو، من أجل حشد التبرعات على نحو عاجل لتعزيز التنمية الاقتصادية في البلد.

٢١ - وأعقبت الإحاطةَ مشاورات مغلقة، حيث عقد أعضاء مجلس الأمن مناقشات مفصلة بشأن التطورات السياسية الأخيرة في مالي وتنفيذ اتفاق واغادوغو المبرم في ١٨ حزيران/يونيه بين الحكومة والجماعات المتمردة. وأعربوا عن دعمهم لما اتخذته البعثة المتكاملة من تدابير من أجل دعم إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة في مالي في ضوء التحديات التي حدِّدت في الانتخابات الرئاسية الأخيرة. وناقشوا أيضا تفاصيل تتعلق بالأعمال التحضيرية لمحادثات السلام الوطنية التي أعلن عنها الرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا في خطاب تنصيبه.

٢٢ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا أدان فيه بأشد العبارات الهجمات التي نفذها مهاجمون مسلحون مجهولو الهوية ضد البعثة في تيساليت بمالي، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، والتي قتِل فيها أفراد من حفظة السلام التشاديين، وأصيب آخرون بجروح خطيرة كما قُتل كذلك مدنيون أبرياء.

الصومال

٢٣ - وفي جلسة مفتوحة عقدت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية عن الحالة في الصومال قدمها يان إلياسون، نائب الأمين العام. وفي معرض الحديث عن الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى الصومال، قال إنه بعد مرور ٢١ عاما على اضطلاعه بأول عمل له في البلد، يرى بداية صومال جديد. وأضاف أنه عقد اجتماعات مع القيادة العليا للبلد، وممثلين عن الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وموظفين معنيين بالأمن ومحاورين آخرين، حيث نوقشت مسائل المصالحة الوطنية باستفاضة. وقد

أكدت الحكومة من جديد التزامها بالنظام الاتحادي وتقاسم السلطة بين المركز والأقاليم. وحث الرئيسَ على مواصلة بذل جهود التواصل السياسي والمضي قدما في الحوار الشامل بشأن شكل النظام الاتحادي في البلد في المستقبل، وشدد على أهمية بناء المؤسسات، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان. وجرى الاتفاق على سفر فريق تابع للأمم المتحدة إلى الصومال في الشهر التالي من أجل إسداء المشورة بشأن الدعم اللازم للتحضير للانتخابات الوطنية التي ستقام في عام ٢٠١٦.

٢٤ - وعرض نائب الأمين العام التوصيات الصادرة عن البعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الموفدة إلى الصومال لوضع معايير لنشر بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام وتقييم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية الصومالية، على النحو الوارد في الرسالة المؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2013/606). وقال إن البعثة المشتركة قد أوصت بتعزيز قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي، بطرق منها الزيادة في عدد القوات وتوفير المزيد من العتاد الجوي، لتمكينها من التصدي للتهديدات الناشئة عن حركة الشباب وتقديم الدعم اللوجستي والدعم بالمواد غير الفتاكة لقوات الأمن الوطنية الصومالية. وفي معرض الإشارة إلى توصية الأمين العام ذات الصلة، طلب إلى المجلس أن يأذن بنشر وحدة حراسة تابعة للأمم المتحدة لحماية مواقع الأمم المتحدة إلى حين اضطلاع القوات الوطنية الصومالية بمسؤوليتها. وأبلغ المجلس أيضا بالمعايير التي حددتها البعثة المشتركة من أجل نشر بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام، باعتبار ذلك خطوة نحو تسليم كامل للمسؤوليات إلى المؤسسات الأمنية الصومالية في نهاية المطاف، ويشمل ذلك، في جملة أمور، الاتفاق السياسي على وضع الصيغة النهائية لرؤية اتحادية وتشكيل الإدارات والولايات؛ وبسط سلطة الدولة من خلال إنشاء إدارات محلية في المناطق المستعادة؛ وإضعاف حركة الشباب من خلال اعتماد استراتيجية شاملة؛ وتحسين قدرة الجيش والشرطة الصوماليين؛ وموافقة الحكومة الاتحادية في ما يتعلق بنشر البعثة.

٢٥ - وفي ما يرتبط بتقرير الأمين العام عن الحالة المتعلقة بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال (S/2013/623)، قال نائب الأمين العام إن عوامل الأمن والتنمية والحوكمة لم يطرأ عليها أي تغيير كاف لردع المجرمين عن الاعتداء على السفن وأخذ البحارة كرهائن ويتطلب الأمر وضع استراتيجية شاملة تهدف إلى الحفاظ على المكاسب الأمنية ومعالجة الأسباب الجذرية للقرصنة في الصومال. وحث حكومة الصومال الاتحادية على الإسراع بتقديم تقريرها عملا بالقرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣) بشأن هيكل قواتها الأمنية والتدابير الرامية إلى ضمان الإدارة الآمنة للأسلحة والمعدات العسكرية والمساءلة عنها.

٢٦ - وفي معرض الكلمة التي ألقتها أمام مجلس الأمن السيدة فوزية يوسف حاج عدن نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الخارجية في الصومال، قالت إنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز، لا يزال الصومال عرضة لتهديدات داخلية وخارجية، ويتطلب الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن تقديم دعم دولي أوسع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مجال العمليات. ومن شأن تعزيز الدعم اللوجستي والدعم بالمواد غير الفتاكة أن يتيح للصومال تهيئة الظروف الأمنية الأساسية للسلام والتنمية المستدامين. وشددت على ضرورة عدم ربط أي زيادة في الدعم بجداول زمنية محددة، واعتبرت أن سد الفجوة الكبيرة بين التعهدات بتقديم الدعم للبعثة ووتيرة عملياتها أمر بالغ الأهمية من أجل ردع الإرهابيين، وتعزيز المؤسسات الصومالية والسلامة العامة، وضمان الحوكمة الفعالة، وإجراء انتخابات عامة في عام ٢٠١٦.

٢٧ - وفي المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، أعرب أعضاء مجلس الأمن عن موافقتهم على توصيات البعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن تعزيز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وكذلك توصيات الأمين العام بشأن أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال. ولئن شدد بعض الأعضاء على أهمية تقديم دعم الأمم المتحدة اللوجستي الكامل لقوات الأمن الوطنية الصومالية، أعرب آخرون عن تحفظات بشأن هذه التوصية، مشيرين إلى الحالة الراهنة في البلد، والسابقة التي يمكن أن يحدثها هذا النوع من الدعم في ما يتعلق بحالات أخرى. وجرى تبادل للآراء بشأن إمكانية جعل هذا الدعم مقتصرا على توفير المعونة المتعلقة بالغذاء والأدوية والوقود من خلال التمويل بالتبرعات عن طريق صندوق استئماني تابع للأمم المتحدة، وبشأن تفضيل التركيز على زيادة الدعم العسكري الثنائي المقدم إلى الصومال.

السودان وجنوب السودان

٢٨ - في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن في جلسة مشاورات مغلقة إلى إحاطة قدمها اللواء يوهانيس تسفاماريام، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام وقائد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، بشأن التطورات في العلاقات بين السودان وجنوب السودان والوضع في أبيي.

٢٩ - وقال وكيل الأمين العام إنه، عقب القمة الرئاسية في ٣ أيلول/سبتمبر، ظلت أجواء العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان إيجابية. وقد استؤنف عبور النفط، وعُقد عدد من الاجتماعات بين الجانبين لتنفيذ قرارات القمة، بما في ذلك فتح الحدود التجارية

وتسهيل منح تأشيرات الدخول. ومع ذلك، لم يسجل أي تقدم ملموس بشأن القضايا الأمنية، بما في ذلك تعيين خط الوسط المحدد في المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح. وأبلغ الأمين العام مجلس الأمن بنتائج الاجتماع ٣٩٧ لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والاجتماع السادس للمنتدى الاستشاري للسودان وجنوب السودان، اللذين عقدا يومي ٢٣ و ٢٧ أيلول/سبتمبر في نيويورك، على التوالي.

٣٠ - وانتقل وكيل الأمين العام، إلى الحديث عن أبيي، فقال إن الوضع هناك يمكن أن يتدهور في الفترة المقبلة مع نهاية موسم الأمطار وهجرة المسيرية ومع الإعداد النشط من جانب قبيلة دينكا نقوك لإجراء استفتاء من جانب واحد في تشرين الأول/أكتوبر. وأعرب عن أسفه لعدم حدوث أي تقدم فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات المؤقتة لأبيي وبالوضع النهائي لأبيي. وشدد على الحاجة الملحة لمتابعة الدولتين للقرار الذي اتخذ في القمة الرئاسية في ٣ أيلول/سبتمبر عن التنفيذ السريع للاتفاق بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي، المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٣١ - وقال فيما يتعلق بالحالة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان إن الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال قد أعلنت في ١ تشرين الأول/أكتوبر إنهاء وقف إطلاق النار من جانب واحد. ولم ترد أي تقارير عن استئناف القتال، ولم يطرأ أي تقدم بشأن استئناف المحادثات المباشرة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال. ويتفاوض مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع كلا الجانبين للتغلب على الخلافات وتهيئة السبيل لإطلاق حملة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر للتطعيم ضد شلل الأطفال لمدة أسبوعين، وتفيد ما يربو على ٠٠٠ ١٦٥ طفل في هاتين الولايتين، كما هو مقرر وشدد على ضرورة قيام مجلس الأمن بإرسال رسائل في هذا الصدد لكلا الجانبين.

٣٢ - وقال قائد القوة الأمنية المؤقتة لأبيي، في إشارة إلى تقرير صدر مؤخرا عن الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2013/577)، إن الوضع الأمني في المنطقة خلال الفترة قيد الاستعراض كان هادئا بوجه عام، ولكن ما زال لا يمكن التنبؤ به إلى حد كبير. وقد تسبب عدم إحراز تقدم ملموس في إنشاء المؤسسات المشتركة بمنطقة أبيي في حدوث فراغ سياسي وإداري خطير. وترتفع التوترات بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية بشأن خطة الأولى لإجراء استفتاء من جانب واحد في تشرين الأول/أكتوبر. وفي أعقاب مقتل زعيم قبائل دينكا نقوك في ٤ أيار/مايو عام ٢٠١٣، بُذلت عدة محاولات لإعادة عقد اجتماعات

لجنة الرقابة المشتركة في أبيي دون جدوى. واستمر تفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها وفقا لخطة التنفيذ المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٣ المتفق عليها بين السودان وجنوب السودان. وكانت إحدى العقبات الرئيسية أمام التفعيل الكامل للآلية هي عدم الاتفاق بين الدولتين على موقع خط الوسط في المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح.

٣٣ - وأكد أعضاء مجلس الأمن مجددا دعمهم الكامل لفريق التنفيذ الرفيع المستوى المعني بالسودان والتابع للاتحاد الأفريقي، والقوة الأمنية المؤقتة لأبيي. ورحبوا بالأجواء الإيجابية للعلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان، ودعوا إلى تنفيذ قرارات القمة المنعقدة في ٣ أيلول/سبتمبر، ولا سيما تلك المتعلقة بأبيي. وأعربوا بالإجماع عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم بشأن إطلاق حملة التطعيم ضد شلل الأطفال في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان هناك اتفاق عام على عدم قبول إضفاء طابع سياسي على هذا المشروع الإنساني البحت.

٣٤ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر أعضاء مجلس الأمن بيانا صحفيا، معربين عن انزعاجهم وقلقهم البالغ إزاء الخطر المحدق المتمثل في التعرض لانتشار شلل الأطفال في جنوب كردفان، واستمرار تفشي شلل الأطفال في القرن الأفريقي. ودعوا حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال إلى التعجيل بحل الخلافات حول الخطط الفنية، بما في ذلك المرور الآمن، مما يلزم لتنفيذ حملة التطعيم ضد شلل الأطفال في أقرب وقت ممكن، على النحو الذي اقترحه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، من أجل الشروع في حملة التطعيم التي تستغرق أسبوعين في جنوب كردفان والنيل الأزرق، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، كما هو مقرر.

٣٥ - وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أدان أعضاء مجلس الأمن بأشد العبارات في بيان صحفي الهجوم الذي شنه في ١١ تشرين الأول/أكتوبر مهاجمون مسلحون مجهولون في الفاشر، شمال دارفور، على مراقبين عسكريين، تابعين للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقُتل فيه مراقب عسكري زامبي، والهجوم الذي شنه مهاجمون مسلحون مجهولون على قافلة العملية المختلطة بالقرب من الجنينة، غرب دارفور، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، وقُتل فيه ثلاثة من أفراد حفظ السلام السنغاليين وأصيب واحد بجروح.

٣٦ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، استمع المجلس في مشاورات مغلقة إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدمون موليه، عن الهجمات التي وقعت في ١١ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ضد أفراد العملية المختلطة.

٣٧ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة في جلسة مفتوحة، قدمها محمد بن شمباس الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمعني بدارفور ورئيس العملية المختلطة، وأعرب عن قلقه البالغ إزاء الوضع الأمني في دارفور والتهديدات التي تواجه العملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني. وقال إن الوضع في دارفور يزداد تعقيدا بسبب النزاعات بين القبائل، التي ما زالت تعاني منها المنطقة، مما أسفر عن أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، وتشريد جماعي، وبسبب الاشتباكات بين القوات الحكومية والحركات غير الموقعة على الاتفاق. وفي إطار جهود التخفيف من آثار النزاع، عملت العملية المختلطة عن كثب مع السلطات الإقليمية وسلطات الولايات والسلطات المحلية لتحقيق المصالحة بين الجماعات القبلية المتصارعة. وعلى الرغم من التوصل إلى عدد من الاتفاقات على وقف الأعمال العدائية، فقد ظلت الحالة هشة. وفي سياق الحديث عن قيام العملية المختلطة بتقديم مساعدات الإغاثة للمجتمعات المحلية المتضررة، أشار إلى بعض حالات منع الوصول وتقييد حرية التنقل والعوائق البيروقراطية، بيد أنه أشار أيضا إلى أن عدد تلك القيود كان منخفضا جدا بالنسبة إلى عدد الدوريات وعمليات الحراسة التي تقوم بها البعثة. وفي سياق توفير معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، أبلغ الممثل الخاص المشترك أعضاء المجلس بأنه منذ مؤتمر المانحين الذي عقد في نيسان/أبريل، ظلت الأطراف الموقعة تركز على وضع آليات مؤسسية لتنفيذ استراتيجية تنمية دارفور. وأفاد أيضا عن حالة الحوار والمشاورات بشأن دارفور وعن مشاركته مع الحركات غير الموقعة على الاتفاق في محاولة لإيجاد أرضية مشتركة للنهوض بعملية السلام في دارفور، بما في ذلك المشاورات الأولية التي أجريت مع قادة حركة العدل والمساواة - جبريل إبراهيم، وفصيل ميني ميناوي من جيش تحرير السودان في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ آب/أغسطس في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة.

٣٨ - وقال وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام وهو يحدد العناصر الرئيسية في تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة (S/2013/607)، إنه على الرغم من الظروف الصعبة للغاية، ظلت البعثة متمسكة بالتزامها بتوفير الحماية للمدنيين التي تشتد الحاجة إليها، وتسهيل إيصال المعونة، ودعم عملية السلام، وستواصل الأمم المتحدة العمل مع البعثة والاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين لضمان تمكن قوات حفظ السلام في دارفور من القيام بالمهام المنوطة بها بطريقة قوية وفعالة وتتسم بالكفاءة.

٣٩ - وأعرب الممثل الدائم للسودان عن قلق حكومته الشديد بشأن عمليات الخطف والمجازر التي ارتكبتها حركات التمرد في دارفور ضد السكان المدنيين وقوات حفظ السلام، واستنكارها لذلك. ورحب بالجهود التي يبذلها محمد بن شمباس من أجل إقناع الحركات التي

رفضت الانضمام إلى عملية السلام بالقيام بذلك. وحث مجلس الأمن على ضمان نجاح تلك الجهود من خلال التأثير على الحركات غير الموقعة على الاتفاق للجلوس إلى طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل استعادة السلام والأمن في دارفور. وقال إن هناك تقدما كبيرا في منح تأشيرات الدخول لأفراد العملية المختلطة وأكد عزم حكومته على مساعدة العملية المختلطة على الاضطلاع بولايتها بأكبر قدر من الفعالية.

٤٠ - وفي مشاورات مغلقة، أعرب أعضاء مجلس الأمن بالإجماع عن القلق الشديد إزاء المستوى غير المسبوق من الهجمات ضد حفظة السلام في العملية المختلطة ووقوع إصابات في صفوفهم، داعين إلى إجراء تحقيق سريع من أجل تقديم مرتكبيها إلى العدالة، ومشددين على ضرورة اتخاذ تدابير إضافية لزيادة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. ورحبوا بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص المشترك شمباس للمضي قدما في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والحوار الداخلي والمشاورات الجارية في دارفور. وأعرب بعض الأعضاء عن مشاعر القلق بشأن العقبات والتي وضعتها حكومة السودان وتعرقل عمل العملية المختلطة، وأكدوا مسؤوليتها عن ضمان سلامة وأمن موظفي العملية المختلطة. وأثار بعض الأعضاء أيضا شواغل إزاء الصعوبات التي تكتنف تنفيذ وثيقة الدوحة وفشلها في توفير الاستقرار المتوقع في دارفور. واعتبر أعضاء آخرون أن رفض الحركات غير الموقعة الانضمام إلى عملية السلام واستمرار سعيها إلى تغيير النظام يمثل عقبة رئيسية أمام تنفيذ وثيقة الدوحة، ودعوا إلى فرض عقوبات ضد من يعرقلون عملية السلام. وأُعرب أيضا عن رأي مفاده أن تلبية احتياجات التنمية في دارفور وضمان استفادة المجتمعات المحلية من الموارد الطبيعية بصورة عادلة سيكون له أثر إيجابي على الوضع الأمني.

٤١ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن في مشاورات مغلقة إلى إحاطة قدمها تاي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، حول العلاقات بين السودان وجنوب السودان. وأفاد بأنه خلال الأسبوعين الماضيين، واصلت العلاقات الثنائية التحسن في بعض المناطق، ولكن بعض القضايا العالقة ما زالت دون حل. وكان رئيسا الدولتين قد اجتمعا في جوبا يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. ووفقا للبيان الصادر عن القمة، فقد أجريا مناقشة صريحة وودية ومثمرة حول مختلف جوانب اتفاق التعاون المبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، واتفقا، في جملة أمور، على الإسراع في تحديد خط الوسط للمنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح؛ ومواصلة بذل الجهود المشتركة لتحقيق تخفيف عبء الديون ورفع الجزاءات الاقتصادية وتعزيز التنمية في البلدين؛ والإسراع في تفعيل عمل اللجان المشتركة بشأن رصد النفط وتصديره؛ والإسراع في إنشاء إدارة أبيي ومجلسها وأجهزة الشرطة بها.

٤٢ - ووصف الأمين العام المساعد الاجتماع بأنه تطور إيجابي، وأشار مع ذلك، إلى أنه لم يتحقق أي تقدم فيما يخص الوضع النهائي لأبيي، ويرجع ذلك أساسا إلى الضغوط الداخلية على كل من الرئيسين في دولتيهما. وأكد أيضا عدم إحراز تقدم في إنشاء المؤسسات الانتقالية في أبيي. وقال فيما يتعلق بالوضع في منطقة أبيي، إن السكان من قبيلة دينكا نقوك يستعدون بنشاط لإجراء استفتاء في نهاية الشهر. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد المؤتمر الشعبي العام لدينكا نقوك إعلانا يؤكد عزمه على عقد ذلك الاستفتاء. وفي بيان صحفي اعتمد يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر قبل الاجتماع الرئاسي في جوبا، ناشد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في جملة أمور، كلا الرئيسين اغتنام فرصة القمة لاتخاذ خطوات ملموسة للتصدي للتحديات القائمة في أبيي؛ وأكد المجلس ضرورة التنفيذ السريع للاتفاق بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي؛ ودعا الطرفين إلى الامتناع عن أي إجراءات وبيانات أحادية الجانب قد تعيق التقدم نحو البحث عن حل دائم.

٤٣ - وحول الوضع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان، قال الأمين العام المساعد إن حكومة السودان قد أعلنت وقف إطلاق النار من جانب واحد لمدة أسبوعين ابتداء من يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر للسماح ببدء حملة التطعيم ضد شلل الأطفال يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وقال أيضا إنه لم يحدث أي تقدم بشأن استئناف المحادثات المتوقفة بين الجانبين، وحذر من احتمال تجدد القتال مع نهاية موسم الأمطار.

٤٤ - ورحب أعضاء مجلس الأمن في ملاحظاتهم بنتائج مؤتمر القمة الرئاسي في جوبا والأجواء الإيجابية السائدة في العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان. وأجمعوا في نفس الوقت، على الإعراب عن القلق البالغ إزاء الوضع المتفجر في منطقة أبيي، ودعوا بشكل عاجل جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن أي عمل من جانب واحد من شأنه أن يزيد التوتر أو يعوق التوصل إلى حل. ورحبوا بالتزام الرئيسين المضي قدما على وجه السرعة في إنشاء إدارة أبيي ومجلس أبيي ودائرة شرطة أبيي؛ ودعوا إلى تنفيذ هذا الالتزام؛ وأشاروا إلى ما أوردوه في القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) من أن الأطراف يجب أن تستأنف المفاوضات على الفور للتوصل إلى اتفاق على الوضع النهائي لأبيي تحت رعاية فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي. وأدان بعض أعضاء المجلس اعتزام دينكا نقوك المضي قدما في إجراء استفتاء من جانب واحد، وقالوا إن ذلك قد يقوض بشكل لا رجعة فيه جميع الإنجازات التي تحققت. ودعا الأعضاء أيضا إلى اتخاذ خطوات محددة بشأن قضايا تخفيف عبء الديون، ورفع الجزاءات الاقتصادية وتقديم المساعدة إلى السودان وجنوب السودان من أجل دعم وتحسين العلاقات الثنائية وتوفير الظروف المواتية لتسوية القضايا المعلقة.

٤٥ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة في مشاورات مغلقة، قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بشأن الحالة في ولاية جونقلي، جنوب السودان. وأفاد بأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تلقت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر معلومات من سلطات جنوب السودانية عن هجمات مميتة ضد المدنيين في عدة مواقع في تويك شرق مقاطعة جونقلي، مما أسفر عن أعداد كبيرة من القتلى والجرحى بين أفراد قبيلة الدينكا. ووفقا لما أفاد به الناجون، فإن المهاجمين كانوا يرتدون الزي العسكري ويستخدمون أسلحة ثقيلة. ويُعتقد أن ميليشيات مورلي المتمردة بقيادة ديفيد ياو ياو كانت وراء تلك الهجمات، على الرغم من أنه نفى ذلك بشدة. وأبلغ وكيل الأمين العام المجلس كذلك بالتدابير التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وغيرها من المنظمات الإنسانية لإجلاء الجرحى المدنيين، وتقييم آثار الهجمات من النواحي الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان، وتحديد هوية المهاجمين. وقال إن رد الحكومة في أعقاب ذلك كان مشجعا، إذ نشرت وحدات من الجيش والشرطة في المنطقة لتوفير الحماية الفعالة للمجتمعات المحلية الضعيفة. وكان رئيس جنوب السودان أيضا قد أصدر بيانا أدان فيه الهجمات وأكد مجددا دعوته إلى الحوار والعفو عن المتمردين.

٤٦ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم البالغ إزاء أعمال العنف الأخيرة ضد المدنيين في ولاية جونقلي، ودعوا إلى إجراء تحقيق سريع لتقديم الجناة إلى العدالة. وأشار بعض الأعضاء إلى الوجود الأمني الضعيف للحكومة في المنطقة، وأكدوا مسؤوليتها الرئيسية عن حماية المدنيين. كما دعوا الحكومة إلى اعتماد نهج شامل في حل الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار في جونقلي. وأثيرت تساؤلات حول التدابير التي تستخدمها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بما في ذلك من خلال الإنذار المبكر والاستجابة السريعة واحتواء العنف، لتنفيذ ولايتها القوية وهي حماية المدنيين.

الصحراء الغربية

٤٧ - في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن في مشاورات مغلقة إلى إحاطة قدمها فولفغانغ فايسبرود - فيبر، الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية ورئيس بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وكريستوفر روس المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية. وقال الممثل الخاص إن الحالة ظلت مستقرة في الصحراء الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومنذ اتخاذ القرار ٢٠٩٩ (٢٠١٣) في نيسان/أبريل، اتسع النطاق الجغرافي لأنشطة البعثة، وهناك آمال معلقة على المزيد من التوسع. وأضاف أنه قد سجل تقدم في تنفيذ تدابير بناء الثقة وأنشطة رصد وقف إطلاق النار التي تقوم بها البعثة.

٤٨ - وأبلغ المبعوث الشخصي أعضاء مجلس الأمن بشأن الزيارة التي قام بها إلى المنطقة خلال الفترة من ١٢ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وقال إن جميع من تحدث معهم أكدوا التزامهم بالعمل مع الأمم المتحدة على السعي إلى إيجاد حل سياسي، وأكد مجددا في الوقت نفسه تمسكهم بمواقفهم. وتحدث مؤيدا التوصل إلى حل سياسي يكون مقبولا بشكل متبادل، وشدد على أهمية تشجيع أطراف النزاع على تولي زمام عملية السلام بنفسها، قائلا إن عدم وجود حالة حرب ليس بكاف. وأضاف إنه سيواصل النهج الجديد المتمثل في القيام بدبلوماسية مكوكية وسيتشاور خلالها مع الأطراف والدول المجاورة على انفراد في محاولة لإحراز تقدم بشأن إيجاد عناصر تسوية ممكنة أو حل توافقي.

٤٩ - وشدد معظم أعضاء مجلس الأمن في ملاحظاتهم على ضرورة التوصل إلى حل سياسي للنزاع يكون مقبولا بشكل متبادل. وأعرب عدة أعضاء آخرين عن تأييدهم لخطة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب. وحظيت بالترحيب الجهود المتواصلة التي تبذلها المغرب بهدف تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية وحالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. وحث بعض الأعضاء على القيام بالمزيد من التحسينات في هذا الصدد. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن حالة السكان في مخيمات تندوف في الجزائر، وطلبوا إجراء تسجيل للاجئين لهؤلاء السكان. وأشار عدد من الوفود إلى الحالة في منطقة الساحل بنطاقها الأوسع، وأثرها على النزاع.

ثالثا - الشرق الأوسط

لبنان

٥٠ - في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن في مشاورات مغلقة، إلى إحاطة بشأن الشرق الأوسط قدمها تيري رود - لارسن المبعوث الخاص للأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وعرض أمام المجلس تقرير الأمين العام نصف السنوي (S/2013/612). وقال إن الفترة المشمولة بالتقرير لم تشهد تقدما بشأن تنفيذ الأحكام الرئيسية من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) واتسمت بتهديدات متزايدة يتعرض لها الأمن والاستقرار في لبنان، بما في ذلك التحديات التي تواجه الجهود الرامية إلى دعم إبعاد البلد عن الأزمة السورية. وأفاد بأن تأثير النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية ما زال ينعكس على أمن لبنان واستقراره سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا حوادث إرهابية مدمرة في البلد، فضلا عن الزيادة الكبيرة في عدد اللاجئين القادمين من سوريا، بمن فيهم الفلسطينيون، الذين يلتمسون الأمان في لبنان، والذين تجاوز عددهم ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر. وقد جدد الرئيس ميشيل سليمان

دعوته إلى جميع الأطراف اللبنانية بأن تنأى بنفسها عن الأزمة في سوريا وبأن تحترم إعلان بعبدا. وفي ظل النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية لم يتخذ الطرفان أي خطوات ملموسة خلال الفترة من أجل ترسيم الحدود بين البلدين وتعليمها. وما زالت هناك تقارير تفيد بحدوث اتجار غير مشروع بالأسلحة في الاتجاهين.

٥١ - وأفاد المبعوث الخاص أيضا بأنه في معرض الإشارة إلى توتر الحالة الأمنية في البلد، صوت البرلمان اللبناني في ٣١ أيار/مايو، على تمديد ولايته حتى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وبذا أرجأ الانتخابات المقرر التي كان من المقرر عقدها في حزيران/يونيه. واستمر بذل الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة، ولم يُستأنف الحوار الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٢ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن في الملاحظات التي أدلوا بها عن بالغ القلق إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وشددوا على ضرورة وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها الدولية. وأعربوا عن أسفهم لامتداد النزاع السوري إلى داخل لبنان، وعلى الأخص العنف الطائفي والأزمة الإنسانية التي سببها في ذلك البلد، ودعوا جميع أطراف النزاع السوري إلى احترام حياد لبنان. وأكد البعض على ضرورة استكمال ترسيم الحدود السورية اللبنانية، وهو أمر بالغ الأهمية من أجل إنهاء عمليات تهريب الأسلحة الجارية في المنطقة. وأدان العديد من الأعضاء الوجود العسكري الأجنبي في الجزء الشمالي من قرية الغجر والمنطقة المتاخمة الواقعة شمال الخط الأزرق واستمرار انتهاك المجال الجوي اللبناني، وحثوا على إنهاء هذه الانتهاكات. وأعرب بعض الأعضاء أيضا عن أسفهم لعدم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بتشكيل حكومة جديدة، وإيجاد توافق في الآراء بشأن القانون الانتخابي الجديد واستئناف الحوار الوطني.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

٥٣ - في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة حول بند جدول الأعمال المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“. وفي الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى المجلس، قال إن الاجتماع يجري في أوقات حافلة بالدبلوماسية النشطة والمناقشات بشأن كل من الأزمات العاجلة ومصادر التوتر المستمرة منذ فترة طويلة في المنطقة، بما في ذلك النزاع السوري، وعملية السلام في الشرق الأوسط، والمسائل المتعلقة بالانتشار النووي. وتحدث عن آخر التطورات في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وأفاد بأنه في ٢٧ أيلول/سبتمبر، وللمرة الأولى منذ ١٧ شهرا، اجتمع الأعضاء الرئيسيون في المجموعة الرباعية في نيويورك للاستماع إلى إحاطة مشتركة عن

التقدم المحرز في المفاوضات. وانضم إليهم كبيرا المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين، اللذان أكدا من جديد التزامهما الشخصي والرسمي بالتوصل إلى اتفاق شامل بشأن الوضع الدائم، وطلبا الدعم من المجموعة الرباعية ومن المجتمع الدولي. وأكد كلاهما أن هدفهما المشترك هو إنهاء النزاع، على أساس رؤية دولتين لشعبين. وأضاف أنه في ٢٥ أيلول/سبتمبر، عقدت لجنة الاتصال المخصصة المعنية بتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني اجتماعا على المستوى الوزاري وأعربت عن دعمها التام لمفاوضات السلام الجارية. وأعرب المتكلم عن أسفه للحوادث الأمنية والمصادمات التي وقعت مؤخرا على الرغم من تكثيف المفاوضات الذي كان محل ترحيب، وأكد مجددا الدعوة الصريحة الموجهة من الأمم المتحدة إلى جميع الأطراف بالامتناع عن العنف وعن التحريض، وتعزيز الهدوء وقلب مسار الاتجاهات السلبية من أجل الحفاظ على الانفراج المحتمل في العملية السياسية. وأضاف إن النشاط الاستيطاني الذي تقوم به إسرائيل يشكل عقبة في طريق السلام ويتنافى مع القانون الدولي. وأعرب أيضا عن قلقه إزاء حفر الأنفاق من غزة إلى إسرائيل، بما يشكل انتهاكا للتفاهم بشأن وقف إطلاق النار الذي أبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وسلط الضوء على الصعوبات المالية الخطيرة التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وشدد على أن العجز البالغ قدره ٤٨ مليون دولار في ميزانيتها المرصودة للتعليم والصحة وأعمال التخفيف من حدة الفقر، يهدد تقديم الخدمات الأساسية لما يزيد عن ٥ ملايين لاجئ فلسطيني في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين.

٥٤ - وانتقل وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى الحديث عن لبنان، فقال إن الحالة الأمنية في البلد لا تزال متأثرة بعمليات القصف وإطلاق النار عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية، مما أدى إلى العديد من الخسائر البشرية. وقد انتشر الجيش اللبناني والقوات الأمنية اللبنانية بكثافة حول الضواحي الجنوبية لبيروت، ليتولى المسؤوليات الأمنية بدلا من حزب الله، وكذلك الحال في طرابلس. وأبلغ المجلس بأنه في ضوء التأثيرات المتعددة للأزمة السورية على لبنان، عقد الأمين العام اجتماعا افتتاحيا رفيع المستوى في ٢٥ أيلول/سبتمبر، على هامش الجمعية العامة، للإعلان عن إطلاق فريق الدعم الدولي من أجل لبنان، الذي

أكد مجددا الدعم الدولي لاستقرار لبنان وسياسات لبنان في النأي بالنفس، وحث على تقديم المساعدة إلى القوات المسلحة اللبنانية، واللاجئين، والمجتمعات المحلية المضيفة، وحكومة لبنان.

٥٥ - وفيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، شدد على أنه بالرغم من إحراز تقدم هام في ملف الأسلحة الكيميائية، فلن يؤدي ذلك في حد ذاته بأي حال إلى إنهاء المعاناة المروعة للشعب السوري. وكرر تأكيده أن الحل الوحيد للأزمة الحالية في الجمهورية العربية السورية

هو الدخول في عملية سياسية جامعة بقيادة سورية. وقال إنه يجري القيام بعمل شاق على جميع المستويات للدعوة إلى عقد مؤتمر جنيف في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر، بهدف مساعدة الأطراف السورية في البدء في عملية سياسية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الكيفية التي يمكن بها أن ينفذ بالكامل بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ والاتفاق على إنشاء هيئة انتقالية جديدة للحكم تتمتع بالسلطة التنفيذية الكاملة. وأفاد أيضا بأن الحالة في الجولان لا تزال متقلبة، مع استمرار وقوع صدامات كبيرة بين القوات المسلحة التابعة للجمهورية العربية السورية وأفراد مسلحين من المعارضة داخل المنطقة الفاصلة، مما يعرض للخطر وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٥٦ - ورحب العديد من أعضاء مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في عملية السلام في الشرق الأوسط. وركز الأعضاء أيضاً على العنف وتدهور الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، وأكد معظم الأعضاء على أن التوصل إلى حل سياسي هو السبيل الوحيد الدائم لإنهاء الأزمة. وأعربوا أيضا عن دعمهم لمؤتمر جنيف الثاني وأشاروا إلى القلق بشأن التأخير. وأكد بعض الأعضاء ضرورة المساءلة عن جميع أعمال العنف، وذكر آخرون مجددا أن تسليح الجانبين لن يساعد على إنهاء النزاع. وثارت أيضا دواعي القلق بشأن الأثر المتزايد للأزمة السورية على الأمن والاستقرار في لبنان والمنطقة الأوسع نطاقا.

الشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية)

٥٧ - اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا S/PRST/2013/15، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء خطورة وسرعة تدهور الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وأدان المجلس جميع حالات منع دخول المساعدات الإنسانية، وحث جميع الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، على اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لتيسير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وجميع الجهات الإنسانية العاملة في مجال أنشطة الإغاثة الإنسانية، من أجل القيام فورا بتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين في الجمهورية العربية السورية. وحث المجلس السلطات السورية، على وجه الخصوص، على اتخاذ خطوات فورية لتيسير توسيع نطاق عمليات الإغاثة الإنسانية، وإزالة العقبات البيروقراطية وغيرها من العراقيل. وحث أيضا جميع الأطراف على اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وجميع الموظفين الآخرين العاملين في أنشطة الإغاثة الإنسانية؛ والقيام فورا بتجريد المرافق الطبية والمدارس ومحطات المياه من الأسلحة؛ والإمتناع عن استهداف الأهداف المدنية؛ والاتفاق على طرائق

لتنفيذ هدنات سياسية، وبشأن الطرق الرئيسية للقيام فورا بتيسير مرور القوافل الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق. وأعرب المجلس عن تقديره للجهود الكبيرة التي تبذلها البلدان المجاورة وبلدان المنطقة، وخاصة الأردن وتركيا والعراق، ولبنان، ومصر، لإيواء أكثر من مليوني لاجئ فروا من الجمهورية العربية السورية. وحث المجلس أيضا جميع الدول الأعضاء على الاستجابة بسرعة للنداءات الإنسانية التي توجهها الأمم المتحدة لتلبية احتياجات السكان المتزايدة داخل الجمهورية العربية السورية، ولا سيما فيما يتعلق بالمشردين داخليا واللاجئين السوريين في البلدان المجاورة، وضمان الوفاء التام بجميع التعهدات المقدمة. وكرر المجلس تأييده لبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (المرفق الثاني للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)) وطالب جميع الأطراف بأن تعمل على التنفيذ الفوري والشامل للبيان.

٥٨ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، استمع المجلس في مشاورات مغلقة إلى إحاطة من رئيسة ديوان الأمين العام، سوسانا مالكورا، بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وأوضحت التوصيات الرئيسية بشأن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، والواردة في رسالة الأمين العام إلى مجلس الأمن المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر (S/2013/591)، على النحو المطلوب في القرار. وأبلغت المجلس بأن حكومة الجمهورية العربية السورية قامت، في ١٤ أيلول/سبتمبر، بإيداع صكوك انضمامها إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية لدى الأمم المتحدة، وأعلنت أنها سوف تطبق الاتفاقية بصورة مؤقتة ريثما تدخل حيز النفاذ في الجمهورية العربية السورية. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، وصل فريق متقدم مشترك بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إلى دمشق لبدء أنشطته عملا بقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). وقد أمكن النشر السريع للفريق المتقدم المشترك بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من خلال التعاون الوثيق بين المنظمتين، فضلا عن التعاون الذي أبدته حكومة الجمهورية العربية السورية. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى الفريق المتقدم المشترك أول زيارة للتحقق وأشرف على قيام أفراد سوريين بتدمير مواد الأسلحة الكيميائية، بما فيها الرؤوس الحربية للقذائف والقنابل الجوية ومعدات الخلط والتعبئة. ووجهت السيدة مالكورا انتباه أعضاء المجلس إلى توصية الأمين العام المتعلقة بإنشاء بعثة مشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، التي قدمها بعد التشاور الوثيق مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بهدف تحقيق القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري في الوقت المناسب، وعلى النحو الأسلم والأكثر أمنا قدر الإمكان. وقالت إن المنظمتين ستعملان في مجالي اختصاص كل منهما وبطريقة متكاملة، وسوف يرأس البعثة المشتركة منسق خاص مدني، برتبة وكيل الأمين

العام، يوفر التنسيق العام للبعثة المشتركة، ويكون على اتصال بالحكومة السورية وجماعات المعارضة والمجتمع الدولي. وأضافت أنه على الرغم من أن كل منظمة ستقوم بتمويل أفرادها ومهامها،فإنهما سينشئان صندوقا استئمانيا منفصلا وإن يكن متكاملا للمساعدة في تمويل أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. واستطردت بمزيد من التوضيح فقالت أن البعثة المشتركة ستعمل على ثلاث مراحل، وهي إجراء التحقق الأولي؛ والانتهاء من التفتيش المبدئي على جميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية وتخزينها بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر؛ وتقديم الدعم لتدمير برنامج الأسلحة الكيميائية ورصده والتحقق منه بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. والتمست موافقة المجلس على هذه التوصية.

٥٩ - وأثنى أعضاء مجلس الأمن، في ملاحظاتهم، على الخطوات السريعة التي اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وأعربوا عن تأييدهم لتوصية الأمين العام بإنشاء بعثة مشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة معنية بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وحثوا حكومة الجمهورية العربية السورية على أن تتعاون تعاونا كاملا مع البعثة المشتركة. وأشار عدد قليل من الأعضاء إلى أهمية تحقيق التوازن الجغرافي في إنشاء البعثة المشتركة، والموافقة المسبقة من جانب حكومة الجمهورية العربية السورية، بالنظر إلى مستوى تعاونها ومن أجل منع حصول أطراف النزاع الأخرى على الأسلحة الكيميائية. وشدد بعض الأعضاء على أن تدمير الأسلحة الكيميائية السورية لن يقضي على أسباب النزاع، وبالتالي ينبغي أن يكون التركيز الرئيسي على العملية السياسية، وعقد محادثات مؤتمر جنيف الثاني، المقرر عقده في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر.

٦٠ - وأذن المجلس، من خلال رسالة مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/2013/603) موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام، بإنشاء بعثة مشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

٦١ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن، في جلسة مفتوحة، إلى إحاطة قدمتها فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، فقدمت تقريرا عن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، وحالة تنفيذ البيان الرئاسي الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر S/PRST/2013/15. وقالت وهي تعرب عن الأسف إنه على الرغم من بالغ الانزعاج الذي يساور المجلس إزاء خطورة الحالة الإنسانية

وسرعة تدهورها، ودعوته إلى التعجيل بزيادة الإجراءات الإنسانية، استمر تكثيف القتال في جميع أنحاء البلد واستمر تأثيره على المدنيين يزداد يوميا. وأضافت قائلة إن المكتب ظل يتلقى تقارير عن المواقع العسكرية للحكومة والمعارضة على السواء التي أنشئت في مناطق مأهولة بالسكان وباحتلال البنية التحتية المدنية، بما فيها المدارس والمستشفيات ومحطات توليد الطاقة ومصادر المياه والاعتداءات العشوائية عليها. وواصلت وكالات الأمم المتحدة والشركاء العمل في ظروف خطرة وصعبة للغاية في جميع أنحاء البلد لإيصال المساعدة الإنسانية المنتظمة إلى ملايين الناس. ولا تزال الاستجابة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية غير كافية بشكل خطير مقارنة بالاحتياجات المتزايدة على الرغم من بذل قصارى الجهود. ولم يمكن تقديم المساعدة إلى ما يقدر بـ ٢,٥ مليون نسمة عالقين في مناطق يصعب الوصول إليها ومحاصرة. وأعربت عن أسفها للافتقار إلى إحراز تقدم في تيسير الحكومة لعملية التوسع في عمليات الإغاثة الإنسانية ورفع العقبات البيروقراطية وغيرها من العوائق، وكررت التأكيد على أنه سيكون من المستحيل إحراز مزيد من التقدم بدون ممارسة ضغوط حقيقية ومطردة من المجلس ككل، ومن فرادى أعضاء المجلس الذين لهم تأثير على الأطراف، على حكومة الجمهورية العربية السورية وجماعات المعارضة في الميدان.

٦٢ - وأعقبت الإحاطة إجراء مشاورات مغلقة، حيث أعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم البالغ إزاء عدم تنفيذ طرفي النزاع السوري للبيان الرئاسي للمجلس الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وأكدوا على الحاجة الملحة إلى وقف الأعمال العدائية من أجل السماح بإيصال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى السكان المتضررين، ودعوا الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها نحو حماية المدنيين. وتكلم بعض الأعضاء محبذين ممارسة المزيد من الضغط على الأطراف، وأشاروا إلى إمكانية إصدار المجلس لقرار يعزز نداءاته الواردة في البيان الرئاسي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر.

رابعا – آسيا

أفغانستان

٦٣ – اعتمد مجلس الأمن بالإجماع قراره ٢١٢٠ (٢٠١٣)، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، الذي قرر فيه تمديد الإذن بقوة المساعدة الأمنية الدولية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وطلب إلى قيادة القوة الدولية إحاطة المجلس الأمن بانتظام، عن طريق الأمين العام، بشأن تنفيذ ولايتها، وذلك بعدة وسائل منها توفير التقارير الربع سنوية في الوقت المناسب، وتقريرها النهائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والذي ينبغي أن يكون شاملا. وسلم المجلس بأن المسؤولية عن توفير الأمن وإرساء القانون والنظام في جميع أنحاء البلد تقع على عاتق السلطات الأفغانية، وأكد على دور القوة الدولية في مساعدة حكومة أفغانستان على تحسين الحالة الأمنية، وبناء قدراتها في مجال الأمن، ورحب بتعاون الحكومة الأفغانية مع القوة الدولية. وأعرب المجلس عن قلقه الشديد إزاء العدد الكبير من الإصابات في صفوف المدنيين في أفغانستان، ولا سيما النساء والأطفال، والتي تسببت في معظمها على نحو متزايد حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من جماعات العنف والتطرف والجماعات المسلحة غير القانونية، وأشار إلى أن النساء يؤدين دورا حاسما في عملية السلام. وشدد المجلس على أهمية حماية حقوق النساء والفتيات الأفغانيات. ورحب المجلس أيضا بالقرار الذي اتخذته حكومة أفغانستان ومنظمة حلف شمال الأطلسي لتعمل المنظمة على مواصلة توفير التدريب وإسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية بعد عام ٢٠١٤، وأشار إلى ضرورة أن يكون لأي بعثة جديدة سند قانوني سليم، على النحو الوارد في الفقرة ١٤ من الإعلان المشترك لمؤتمر قمة شيكاغو بشأن أفغانستان.

ملديف

٦٤ – قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، أوسكار فرنانديز – تارانكو، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، إحاطة لأعضاء مجلس الأمن في مشاورات مغلقة في إطار البند ”أي مسائل أخرى“ بشأن آخر التطورات السياسية والتوترات المتزايدة في ملديف، في أعقاب الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية التي جرت في ٧ أيلول/سبتمبر، فضلا عن الإجراءات التي اتخذها الأمم المتحدة لرصد الأوضاع وتهدئتها.

خامسا – أمريكا اللاتينية

هايتي

٦٥ – اعتمد مجلس الأمن، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، بالإجماع القرار ٢١١٩ (٢٠١٣) الذي أقر فيه الخطوات التي اتخذها هايتي لتحقيق الاستقرار، ولاحظ مع القلق التأخيرات في الأعمال التحضيرية للانتخابات المقرر إجراؤها في وقت لاحق في عام ٢٠١٣، ودعا حكومة هايتي وجميع الجهات الفاعلة المعنية لأن تعقد انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية، على سبيل الاستعجال وفقا لدستور هايتي. وشدد على الحاجة إلى زيادة تعزيز نظامي القضاء والسجون في هايتي، وأكد من جديد على الدور الحاسم الذي تؤديه الشرطة الوطنية، مع التسليم بأن البلد لا يزال يواجه تحديات إنسانية خطيرة. وأحاط المجلس علما بالجهود الجارية التي تبذلها الحكومة من أجل مكافحة وباء الكوليرا والقضاء عليه، وأكد من جديد ضرورة اقتران الأمن بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأكد المجلس الدور الحاسم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لضمان الاستقرار والأمن في البلد، وأثنى على المساعدة المستمرة التي تقدمها لحكومة هايتي لضمان توفير بيئة آمنة ومستقرة، وقرر المجلس تمديد ولايتها حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مع نية تجديدها مرة أخرى. وقرر المجلس كذلك خفض المستويات العامة لقوة البعثة لتبلغ ٠٢١ ٥ فردا، وأكد ضرورة استناد أي تعديلات على تشكيل قوة البعثة، في جملة أمور، إلى الحالة الأمنية على أرض الواقع، مع الأخذ في الاعتبار أهمية الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة، والزيادة في قدرات دولة هايتي، وتأثير الواقع الاجتماعي والسياسي على الاستقرار والأمن في هايتي. وأهاب بالبعثة أن تحتفظ بالقدرة على نشر القوات بسرعة في جميع أنحاء البلد مع التأكيد على المسؤولية المتزايدة للسلطات الوطنية عن الحفاظ على الاستقرار والأمن في البلد.

٦٦ – وتكلم أحد أعضاء المجلس بعد اعتماد القرار، فتشكك في إمكانية استدامة ٠٠٠ ٥ من الأفراد العسكريين لحفظ السلام في بلد لم يشهد نزاعات عسكرية في الآونة الأخيرة، وشدد على أنه سيكون من الأفضل أن تدير كيانات الأمم المتحدة الأخرى بعض المهام. وأكد العضو نفسه أيضا على الحاجة إلى نقل مهام الأثر السريع من بعثة الأمم المتحدة إلى الوكالات والصناديق التابعة للأمم المتحدة من أجل كفالة مواصلة تقديم الدعم الدولي لهايتي، مع السماح للبعثة في الوقت نفسه بالتركيز على توفير بيئة آمنة ومستقرة في البلد.

سادسا – المسائل المواضيعية والعامة

التقرير السنوي لمجلس الأمن

٦٧ – في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الأمن تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة، الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣ (A/68/2). وكُلفت بالولايات المتحدة، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه ٢٠١٣، بمهمة صياغة مشروع تقرير عام ٢٠١٣.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

٦٨ – خلال بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا في الفترة من ٣ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن اجتماعهما التشاوري المشترك السنوي السابع في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر، الذي اشترك في رئاسته كل من أذربيجان، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وغينيا الاستوائية بصفتها رئيسة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالنيابة. وشمل جدول أعمال الاجتماع ستة مواضيع، وهي: منطقة البحيرات الكبرى، والسودان وجنوب السودان، والصومال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومنطقة الساحل، وتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وإجمالا، اتفق المجلسان من حيث المبدأ بشأن تشخيص الحالة في تلك البلدان والمناطق، والشراكة المطلوبة، والحل اللازم لإحلال السلام الدائم في تلك البلدان المتضررة من النزاعات. وقيَّم مجلس السلام والأمن ومجلس الأمن عدة أمور شملت التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في ما يتعلق بتعزيز السلام والأمن وصونهما في أفريقيا. ورحَّبا بما أُحرز من تقدم حتى الآن وشدَّدا على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكة القائمة على المستويين الاستراتيجي والعملياتي على حد سواء، وذلك لضمان قدر أكبر من التآزر والاتساق وزيادة فعالية التصدي للتحديات الناشئة التي تواجه القارة الأفريقية في مجالي السلام والأمن. واتفق الطرفان على عقد اجتماعهما التشاوري المشترك السنوي الثامن في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٤. واعتُمد بيان مشترك وصدر لاحقاً بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2013/611).

٦٩ – وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وفي سياق نظر مجلس الأمن في البند المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين“، عقد المجلس اجتماعاً رفيع المستوى بشأن تعزيز الشراكة التآزرية بين الأمم المتحدة ومنظمة

التعاون الإسلامي. وترأس هذا الاجتماعَ وزيرُ الشؤون الخارجية في أذربيجان، إلمار محمد ياروف، وحضره الأمين العام للأمم المتحدة وممثلون رفيعو المستوى عن الدول الأعضاء في المجلس.

٧٠ - وقال الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي - مون، في الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن، إن الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي تعملان بشكل وثيق في ما يتعلق بقضايا متعددة ومتنوعة تشمل منع نشوب النزاعات وحلها ومكافحة الإرهاب، وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والحوار بين الثقافات والتنمية المستدامة، وتطرق أيضاً إلى قضايا بعينها، ومنها الجمهورية العربية السورية، وعملية السلام في الشرق الأوسط، وميانمار، وأفغانستان، والسودان، وهي قضايا يكتسي فيها هذا العمل المشترك أهمية بالغة. وأشار الأمين العام إلى التقدم المهم المحرز في تعزيز التعاون بين هاتين المنظمتين، بوسائل منها اتفاقات الشراكة الرسمية وخطط العمل المشتركة، وتبادل الموظفين وبعثات الوساطة المشتركة، وشدد على ضرورة تعميق الحوار الاستراتيجي بين المنظمتين. وقال الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أكمل الدين إحسان أوغلو، في الكلمة التي ألقاها أمام المجلس، إن عقد ذلك الاجتماع يبرهن على الأهمية التي يوليها المجلس للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. واسترسل قائلاً إنه انطلاقا من رؤية منظمة المؤتمر الإسلامي ومهمتها الجديدتين المتعلقتين بالاعتدال والتحديث، تواصل القيام بدور هام في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، والإعمار بعد انتهاء النزاعات، ونزع فتيل الأزمات الإنسانية، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك على سبيل الإسهام المهم في الجهود العالمية المتعلقة بتوطيد السلام والأمن الدوليين. وقد أعربت منظمة المؤتمر الإسلامي في مناسبات شتى عن استعدادها لإقامة شراكة فعالة مع الأمم المتحدة من أجل تعزيز التعاون في جميع المجالات وتطوير أشكال التصدي المبكر للنزاعات والأزمات الناشئة. ورحب عدد من أعضاء مجلس الأمن بالإسهام المهم لمنظمة المؤتمر الإسلامي في السلام والأمن الدوليين وأثنوا على التزامها بتعميق الشراكة مع الأمم المتحدة. وأوضحوا آراءهم ومواقفهم المفصلة بشأن مشاكل وأزمات وقضايا بالغة الأهمية في مناطق مختلفة، وشدّدوا على الضرورة الملحة المتمثلة في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومنها منظمة المؤتمر الإسلامي.

٧١ - وأقر مجلس الأمن، وشجع كذلك، في جملة أمور، في بيانه الرئاسي S/PRST/2013/16 الذي اعتُمد بوصفه الوثيقة الختامية للاجتماع، الإسهام الفعال لمنظمة التعاون الإسلامي في أعمال الأمم المتحدة؛ وسلّم بمواصلة الحوار بين المنظمتين في مجالات صنع السلام والدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام؛ وأشار إلى أن الأمم المتحدة

ومنظمة التعاون الإسلامي تتقاسمان أهدافاً مشتركة في تعزيز وتيسير حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، والحل السياسي للنزاع السوري، وفقاً لبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والتشجيع على إيجاد حلول لسائر النزاعات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ ولاحظ التزام كل من الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي بتعزيز الحوار العالمي من أجل تشجيع التسامح والسلام، ودعا إلى تعزيز التعاون من أجل تحسين التفاهم بين البلدان والثقافات والحضارات؛ وأقر بأهمية تعزيز التعاون مع منظمة التعاون الإسلامي في مجال صون السلام والأمن الدوليين.

السلام والأمن في أفريقيا

٧٢ - في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة تحاور غير رسمية مع فريق الاتصال التابع للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي المعني بالمحكمة الجنائية الدولية من أجل مناقشة طلب ورد في الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الموجّهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة (S/2013/624).

اجتماع خاص مع رئيس محكمة العدل الدولية

٧٣ - في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، نظر مجلس الأمن، أثناء اجتماع خاص، في البند المعنون ”إحاطة مقدمة من رئيس محكمة العدل الدولية “. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها القاضي بيتر تومكا، رئيس محكمة العدل الدولية، وتبادلوا الآراء معه.

المرأة والسلام والأمن

٧٤ - في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن، في سياق نظره في تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2013/525)، مناقشة مفتوحة بشأن موضوع المرأة وسيادة القانون والعدالة الانتقالية في حالات النزاع. وقال الأمين العام في البيان الذي ألقاه إن مشاركة المرأة في جهود السلام قضية من قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان العالمية، وتكتسي أهمية بالغة في تحقيق السلام المستدام والانتعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والمشروعية السياسية. وشدّد الأمين العام أيضاً على ضرورة تحقيق نتائج ملموسة وتغيير قابل للقياس في حياة النساء والفتيات في سياقات النزاع وبعد انتهاء النزاع قبل عام ٢٠١٥، وهو العام الذي تحل فيه الذكرى الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وعرضت السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، تقرير الأمين العام

ودعت إلى مكافحة مناخ الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد المرأة. وكان من بين المشاركين في المناقشة المفتوحة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وممثلة الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن، وممثلة منظمة حلف شمال الأطلسي الخاصة المعنية بالمرأة والسلام والأمن، وكبيرة المستشارين للشؤون الجنسانية بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٧٥ - واتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣) الذي سلم فيه بضرورة الدأب في عمله على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وأعرب عن اعتزامه إيلاء مزيد من العناية لمسألة تولي المرأة الأدوار القيادية ومشاركتها في تسوية النزاعات وبناء السلام. وسلم المجلس أيضاً بضرورة توافر معلومات وتحليلات آنية تتناول أثر النزاع المسلح في النساء والفتيات ودور المرأة في بناء السلام وأبعاد عمليات السلام المتصلة بالمرأة ومسألة تسوية النزاع، وذلك فيما يخص الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، ورحب بتلقي مزيد من الإحاطات بشكل منتظم من وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومن وكيلة الأمين العام/الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بشأن المسائل المتصلة بالمرأة والسلام والأمن. وطلب المجلس إلى الأمين العام ومبعوثيه وممثليه الخاصين في بعثات الأمم المتحدة (رؤساء بعثات الأمم المتحدة) موافاة المجلس، في إطار الإحاطات التي يقدمونها بانتظام، بآخر ما يستجد من معلومات عن مدى التقدم في توجيه الدعوة إلى المرأة للمشاركة في المناقشات المتصلة بمنع نشوب النزاعات وتسويتها وصون السلام والأمن وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. ودعا جميع لجان التحقيق التي أنشأتها الأمم المتحدة للتحقيق في الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس إلى تضمين ما تقدمه من إحاطات معلومات عن الآثار التي تلحق بالنساء والفتيات جراء النزاعات المسلحة. وأكد المجلس مجددا اعتزامه إجراء استعراض رفيع المستوى في عام ٢٠١٥ لتقييم التقدم المحرز على الصعد العالمي والإقليمي والوطني في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتحديد الالتزامات والتصدي للعقبات والقيود التي تعوق تنفيذ القرار.

أساليب العمل

٧٦ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن أساليب العمل في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2010/507“. وبرهنت المشاركة الواسعة النطاق في هذا الاجتماع والمقترحات العملية والبناءة التي تقدم بها المتكلمون على الاهتمام الكبير الذي توليه الدول الأعضاء لأساليب عمل المجلس. وركزت المداولات على القضايا المتعلقة بالشفافية، والتفاعل مع غير أعضاء المجلس، ومع البلدان

المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى كفاءة المجلس بوجه عام، بهدف تحديد السبل لتحسين تلك الجوانب. وأتاحت المناقشة المفتوحة الفرصة لأن يقوم المجلس، بمشاركة الوفود المهتمة بالمسألة من بين قطاع أوسع من الدول الأعضاء، بالنظر في تنفيذ المذكرة S/2010/507 والمذكرات اللاحقة التي اعتمدها المجلس، وتحديد الاتجاهات الإيجابية والممارسات الجديدة لزيادة الكفاءة والشفافية والتصدي لأي أوجه قصور وأي مجالات محددة تحتاج إلى المزيد من التحسينات.